ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr.Ali Khairy Matrood

Wasit University
College of Education for Human Sciences

Email:
akhayri@uowasit.edu.iq
07703882844

Keywords:

inheritance, property, coverage law, women's rights, the right to vote

Article info

Article history:
Received 15.Oct.2022
Accepted 17.Dev.2022
Published 1.Feb.2023

Women's rights in inheritance and possession in Britain from the Magna Carta To 1926

A B S T R A C T

The research talks about the framework of property rights and inheritance that prevailed in Britain for a long time, In which the rights of the woman, especially the married woman, to ownership and inheritance and all other related rights such as the right of custody, voting and others were taken away, after it was decided according to the law of custom of coverage that the woman and her husband become one indivisible entity, which meant the demise of her existence and legal entity and allowed the transfer of all her rights and property To her husband, the research also dealt with the most important laws that removed that concept, such as the law of 1870, the law of 1882, the law of 1922. Etc..

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol50.Iss2.3483

حقوق المرأة في الوراثة والتملك في بريطانيا من المكناكارتا الى عام 1926

أ.د. علي خيري مطرود
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية

المخلص:

يتحدث البحث في أطار حقوق الملكية والميراث الذي ساد في بريطانيا لمدة طويلة، والذي تم بموجبه سلب حقوق المرأة لاسيما المتزوجة منها من حقها في الملكية والوراثة وكل ما تعلق بهما من حقوق أخرى مثل حق الحضانة والتصويت وغيرها، بعد أن تقرر وفق قانون عرف بالسترة أن تصبح المرأة وزوجها كيان واحد غير منفصل مما عنى زوال وجودها وكينونتها القانونية وسمح بانتقال كل حقوقها واملاكها الى زوجها، كما عالج البحث أهم القوانين التي ازالت المفهوم كقانون عام 1870، وقانون عام 1882، وقانون عام 11922، وغيرها.

الكلمات المفتاحية : الميراث ، الملكية ، قانون السترة ، حقوق المرأة ، حق التصويت

أولاً: حق المرأة بالتملك والوراثة في بريطانيا من المكناكارتا حتى عام 1870 .

استندت القيود التي فرضت على النساء إلى الفلسفات والتقاليد المجتمعية والدين أحياناً كثيرة، ومع تعدد مصادر تلك الاعتقادات غير أنها أجمعت على أنتاج فكرة ضعف المرأة وعدم كفاءتها، بل وفسادها في بعض الاحيان، وكانت المصادر المسيحية واليهودية في مقدمة المصادر التي عززت تلك الفكرة تجاه المرأة ، فأشارت تعاليم الكنيسة في رواية سفر التكوين عن سقوط الإنسان ودور حواء في ذلك، فاعتبروا حواء مصدر الخطيئة والشر، ووسعوا ذلك ليشمل جميع النساء، فيما كانت القصص التوراتية التي تحدثت عن زوجة لوط ونوح دليلاً آخر على أن النساء كن مخادعات وعاصيات ومنحطات جنسيًا (Kamp, Common Law Female Spring 2008, P.4.)

ولم يكن الموروث الانكليزي ليكون استثناءً عن تلك القاعدة، إذ انتهت النقاشات الفكرية في بريطانيا، لاسيما الدينية منها الى نتيجة مفادها، أن المرأة ادنى جسديًا من الرجل في كل شيء، وأكدت على أن النساء غير عقلانيات، وعرضة للهستيريا، وفي حاجة إلى الرجال لاحتواء "**شغفهم**"، ولكل تلك التصورات والموروثات الدينية، أصبحت صورة الزوجة المثالية انعكاس للمراءة الخاضعة، المسؤولة عن أنجاب الاطفال وخدمة الزوج من دون تردد أو اعتراض، لذا تطور القانون العام الانكليزي كنظام حد من فرص النساء في "**إفساد المجتمع بشغفهن**"، كما تلك المواقف أيضًا إلى تحديد هوية المرأة من خلال دورها كزوجة وأم ، وليس ككيان قانوني مستقل ومنفصل، ومن خلال تلك الأدوار أمكن للمرأة أن تثبت شخصيتها الفاضلة في ظل حماية وحراسة ومتابعة الرجل (Kamp, Common Law Female Spring 2008, P.4.).

أثرت تلك التصورات والافكار حول المرأة واهليتها، في ظهور نظام **البكارة**، الذي طالب بنقل الميراث الكامل إلى الابن الأكبر في الأسرة وغالبًا ما ترك لأفراد الأسرة من الإناث ميراثًا ضئيلًا أو ولم يترك، وقد كان الدافع وراء ذلك منطقيًا بالنسبة لدولة ذات موارد محدودة من الأرض مثل بريطانيا، إذ كانت الغاية الحفاظ على التركة من الانقسام إلى أجزاء أصغر من خلال الزيجات والميراث المتعدد[1]، لذا وجب أن يرثها الابن الأكبر ببساطة، بالمقابل منحت المرأة الأرض مهراً أو ميراث عند الزواج، لاسيما أن الأرض حددت الثروة والسلطة في بريطانيا لذا وجب حمايتها بأي ثمن (Holt, "Feudal Society and the Family ,1985, 1.)، وفعلاً حافظ نظام البكارة على الطبقة الأرستقراطية من خلال الحفاظ على الأرض والألقاب بين النخب ، وكذلك أبقى على ثروات الأسرة للأجيال التالية، ومع ذلك ، نص القانون على حالة يمكن بموجبها للابنة الحصول على ميراث من الأرض، فأن لم يكن لوالدها أبناء وأراد أن تبقى الأرض في عائلته المباشرة بدلاً من نقلها إلى قريب ذكر بعيد، فحينذاك يمكن لبناته وراثتها، فضلاً عن ذلك، إذا كان للرجل عدة بنات ولم يكن له أبناء، يمكن تقسيم الأرض بالتساوي بينهن، وأشارت التقديرات إلى أن حوالي 33 ٪ من النساء حصلن على ميراث عقاري بموجب لوائح القانون العام(Spring, Law, Land, and Family: 1993, PP.10-11.) .

---

(1) في مجتمع كان لا يزال يغلب عليه الطابع الزراعي، كانت الأرض تعني حرفيًا القوة في إنجلترا الحديثة المبكرة. كما لاحظ أحد العلماء البارزين، "**إن أساس الثروة الأرستقراطية والسلطة والشرف يستند إلى الأرض.**" كانت السيطرة على الملكية من خلال أنماط الزواج والقرابة ضرورية لإعادة إنتاج النظام الأبوي في هذا المجتمع الطبقي، على الرغم من علاقتهما الدقيقة غير مفهومة كثيرًا. تكشف دراسة قدرة نساء النخبة على امتلاك العقارات، ولا سيما الأرض، كيف عملت المؤسسات الأبوية القانونية والاجتماعية للسيطرة على النساء وتقييدهن من خلال الوسائل الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه القيود والضوابط ليست سوى جزء من القصة. ومن الأمور المهمة أيضًا الطرق التي جعل بها النظام واللاعبون ملكية الأرض والسيطرة على أرض الواقع حقيقة لبعض نساء النخبة، . Lawrence Stone, The Crisis of the Aristocracy ,1965,P. 273

ووفقاً للقوانين المتبعة والاعراف السائدة في أوربا بصورة عامة وبريطانيا بصورة خاصة والتي كانت مزيجاً من التقاليد الأنجلو ساكسونية والنورماندية، فيما تعلق بحقوق المرأة سواءً في التملك أو الميراث، إذ كانت ممتلكات المرأة وما تستحصل عليه من عقارات واموال بأي طريقة، تنتقل ملكيتها وحق التصرف بها الى زوجها بمجرد الزواج (Kamp, Common Law Female Spring 2008, P.4.)، وأستثنى من ذلك المهر فأنه ظل ملكاً لها، والمهر بالمفهوم الغربي نوع من الملك المادي سواءً أكان مال أو عقار أو أرض ونحوه، دفعه والد العروس، نوعاً من الضمان لإعالة ابنته مادياً طوال حياتها الزوجية، وحتى بعد وفاة زوجها(Brand, Deserving' and 'Undeserving' Wives, April 2001, P.8.) ، وفي الوقت ذاته مثل آلية مكنت والد العروس من الحصول على ضمانات من العريس بإتمام مراسم الزواج، ولذلك السبب فأن هوية المرأة تندمج تماماً مع هوية زوجها حتى من جهة الاسم واللقب (Harris, British Aristocratic Women, 2002).

تمتعت النساء المتزوجات في بريطانيا بحقوق قانونية قليلة، إذ لم يتم الاعتراف بهن وفق القانون على "**أنهن كائنات قانونية منفصلة**"، فيما عُدت النساء غير المتزوجات والأرامل مستقلات ومنفصلات، ولهن حق التملك بأسمائهن الخاصة، وهو حق زال بمجرد زواجهن، إذ فقدن حق التصرف بتلك الممتلكات على نحو بيعها أو تأجيرها أو غيره، وهكذا ومع احتفاظ المرأة المتزوجة بالملكية القانونية للممتلكات غير المنقولة مثل المسكن والأرض، غير أنها فقدت سلطة إدارتها أو السيطرة عليها؛ فلم يكن بإمكانها بيعها أو تأجيرها أو رهنها دون موافقة زوجها، بل أن السعي للحصول على وظيفة بالنسبة للمراءة كان شبه مستحيلة لأنهن لم يكن لديهن القدرة على توقيع العقود ، أو السيطرة القانونية على الدخل ، أو غيرها من العمليات التي تعتبر ضرورية لكسب الدخل (Laurence, Women and the Transmission,2009.,pp. 435–450)، وقد حدث ذلك وفق مفهوم ديني–اجتماعي يدعى الغطاء أو السترة (coverture)، وهي عقيدة قانونية–دينية افترضت جعل الشخصين شخصًا قانونيًا عند الزواج كما وصفها ويليام بلاكستون (William Blackstone) في كتابه "التعليقات على قوانين إنجلترا" (1756) ، فإن التغطية تعني أن "**الزوج والزوجة من خلال الزواج هما شخص واحد في القانون: أي أن الوجود أو الوجود القانوني للمرأة يتم تعليقه أثناء الزواج ، أو على الأقل يتم دمجه وتوحيده في زواج الزوج: تحت جناحه وحمايته وغطائه ، تؤدي كل شيء**" (Rachel Ablow, The Marriage of Minds, 2007, P.8). وبموجب ذلك المفهوم فأن الهوية القانونية للزوجة تستوعب فعليًا في هوية زوجها، بما في ذلك أي ممتلكات امتلكتها قبل الزواج، بالإضافة إلى ذلك ، فإن أي شيء تكتسبه الزوجة أو ترثه أثناء الزواج هو من حق الزوج قانوناً، فلا يمكنها إبرام العقود أو تحمل الديون دون موافقته، ولا يجوز لها رفع دعوى أو المقاضاة في محكمة قانونية، وأستثني من ذلك أحياناً الأثرياء فبموجب قواعد الإنصاف، أمكن المرأة المتزوجة الاحتفاظ بجزء من ممتلكاتها في صورة ائتمان لاستخدامها هي أو أطفالها (Rachel Ablow، The Marriage of Minds, 2007, P.8).

ووفقًا لقوانين الأرض وعاداتها، كان من المفترض أن تحصل أرامل البارونات والفرسان على ميراث وحرية اختيار ما إذا أردن الزواج مرة أخرى بعد وفاة أزواجهن أو لا، في ضوء أن الزواج الأول للسيدة النبيلة تم في الغالب بترتيب من عائلتها من دون حتى تدخلها أو موافقتها، غير أن الملك هنري الأول (1100– 1135) ، وفي ميثاق تتويجه قرر أن يكون للأرملة النبيلة "**مهرها وحقها في الزواج** ، وعدم اعطائها "**لزوج إلا وفقًا لإرادتها**"، (HARRIS, Magna Carta and women's rights 2015) غير أن ذلك الامر لم يستمر طويلاً فسرعان ما تركت الحالة السياسية والعسكرية للبلاد تأثيرها على ذلك النوع من الالتزام، ففي عهد الملك ريتشارد الأول(Richard I) "قلب الأسد" (1189 – 1199) وشقيقه الأصغر الملك جون(John) "لاكلاند" (1199 – 1216) هُددت حقوق النساء تلك، إذ دفعت حاجة الملكان إلى دخل إضافي لتمويل حملاتهما العسكرية الى تجاهلهما شروط ميثاق تتويج هنري الأول وباعوا حق الزواج من أرملة النبيل الى انصارهم ،

وصادروا ميراث النساء اللائي رفضن الزوج الثاني الذي اختاره الملك (HARRIS، Magna Carta and women's rights 2015).

شعر بارونات الملك جون بالغضب من بيع الحق في الزواج من أرامل النبلاء، لأن تلك الزيجات القسرية هددت الامتيازات الراسخة للنبلاء كطبقة اجتماعية، كما خشي النبلاء أن نسائهم أذا ما اضطررن للزواج مرة ثانية، فقد يبدد الزوج الثاني الميراث ، تاركًا أبناء الزواج الأول بدون أرض أو دخل عند بلوغهم سن الرشد، كما أدى بيع الحق في الزواج من النبيلات الى التجار الأثرياء الى كسر التسلسل الهرمي الاجتماعي الصارم يومذاك، فكان زواج النبيلة من زوج خارج طبقتها الاجتماعية يسمى الاستخفاف(disparagement) (Lewis, Jone Johnson , Magna Carta and Women ,2020).

بعد سنوات من الاستياء المتزايد ، فقد جون أخيرًا دعم قسم رئيس من البارونات الذين استغلوا هزيمته في معركة بوفينز (Bouvines) عام 1214، وبقيادة ستيفن لانغتون(Stephen Langton) ، رئيس أساقفة كانتربري ، قدموا احتجاجاتهم في ميثاق الحريات الذي عرف تاريخياً بماكنا كارتا (:Magna Carta) أو الميثاق العظيم،، مما جعله أول ملك انكليزي يقبل القيود المفروضة على سلطته من قبل رعاياه، وفي تلك الوثيقة ظهرت حقوق الميراث والزواج للنساء النبلاء في الفقرتين 7 و 8 من الميثاق، فنص البند السابع على أنه: "**عند وفاة زوجها ، يجوز للأرملة أن تحصل على نصيبها من الزواج والميراث في الحال وبدون عناء**"، أما البند ثامناً فنص في جزء منه على حرية الزواج من عدمه بالقول: "**لا يجوز إجبار أي أرملة على الزواج ، طالما أنها ترغب في البقاء بدون زوج**"، وبذلك أيدت ماكنا كارتا الحقوق المنصوص عليها في ميثاق تتويج هنري الأول في عام 1100 (Lewis، Jone Johnson , Magna Carta and Women ,2020).

ومع التقدم الحضاري والتطور الصناعي، سرعان ما بدء الجدل والنقاش يثار حول حقوق المرأة في التملك والوراثة وفق مفهوم السترة ببعده الديني، لاسيما أن الزواج بمعناه المسيحي هو أن يجتمع شخصان ليصبحا كائن واحداً من لحم،"، وهي فكرة وجدت لها صدى في الآراء الأفلاطونية: "**بأن رفقاء الروح يشكلون نصفين لكائن**"، ومع ذلك فإن العديد ممن سعوا للحصول على حقوق الملكية والاعتراف القانوني للمرأة المتزوجة افترضوا أن التعاطف يتطلب درجة من التشابه والفهم لا يمكن أن تنشأ إلا في سياق المساواة القانونية النسبية، فوفقًا للمصلح جون ستيوارت ميل(John Stuart Mill)، على سبيل المثال، فأن التغطية وجب الغائها لأنه: "**حتى مع المودة الحقيقية، فإن السلطة من جهة والتبعية من جهة أخرى تمنع الثقة الكاملة**"، واضاف **أن مأزق النساء يوازي مأزق العبيد** (Mill, The Subjection of Women). وأصر على أن التعاطف الحقيق لا يمكن تحقيقه في ظل وجود خوف من جانب أو قوة قسرية من جانب آخر وأنه يجب استبداله بنظام المساواة الكاملة ، وعدم الاعتراف بالسلطة والامتياز من جهة ، وعدم الاعتراف بالإعاقة من جهة أخرى، وأنتقد معارضو السترة فكرة أن يتم استيعاب هوية الزوجة بهوية الزوج بصورة كاملة، فجادلت كورنيليا فرانسيس كورنواليس (Cornelia Frances Cornwallis) وهي من أشهر المدافعات عن حقوق المرأة بأن: "**أحكام قانوننا العام ، بعيدًا عن تأسيسها على فكرة مصقولة عن عاطفة قوية لدرجة أنه يمكن دمج وجودين بتأثيرها في واحد**"، فأشارت الى أن قوانين المرأة وحقها في التملك والوراثة انما أسست على عاطفة دينية وليس على أساس واقعي منطقي، وفي مقال صدر عام 1868 بعنوان "مجرمون ، بلهاء ، نساء ، وقاصرون" ، شبهت فرانسيس باورز كوبي(Frances Powers Cobbe) وهي ايضاً ناشطة نسوية شهيرة العلاقة بين الرجل والمرأة وفق تلك الرؤية بعلاقة "العنكبوت الذئبي" فكتبت قائلة : "**كما يدرك معظم الناس، عندما يوضع أحد تلك المخلوقات المبهجة تحت كأس مع رفيق من جنسه أصغر قليلاً منه ، فإنه يلتهمه على الفور ؛ مما يجعله هكذا، بطريقة حرفية للغاية، عظم من عظامه ولحم من لحمه**" وبالمقابل مال المدافعون عن مفهوم السترة الى الإصرار على أن التعاطف في العلاقة الزوجية ينشأ من هوية المصالح وغياب المنافسة التي افترضوا أنها ناتجة عن التغطية (Cobbe., Criminals, Idiots, Women, and Minors" Fraser's Magazine 78,1868)،

ومع التقدم الذي شهدت بريطانيا في تاريخها الحديث بدأ النسوة فيها بمحاولة تصحيح قوانين التملك والوارثة الخاصة بهن، منذ خمسينيات القرن التاسع عشر، فقادت مجموعة من النساء حملة كبيرة بهدف تعديل القانون، غير أنها لم تتمكن من تحقيق الكثير، وكان في مقدمة تلك النسوة باربرا بوديتشون (1827–1891) إحدى السيدات المهمات التي تبنت القضية. وروجت لحقوق المرأة ونشرت في عام 1854 ملخصًا موجزًا للقوانين المتعلقة بالمرأة في بريطانيا مع بعض الملاحظات حولها، عملت بجد لإصلاح قوانين ملكية المرأة المتزوجة، وبوصفها فنانة كذلك فأنها ساعدت أيضًا في تأسيس جمعية الفنانات في عام 1857. وفي عام 1865 ، أسست جمعية كينسينغتون للنساء فقط، التي أهتمت بمطالب النساء وحقوقهن (Rachel Ablow، The Marriage of Minds, 2007, P.8)، وفي عام 1868 تم إحياء الجهود لإقرار قانون ملكية المرأة المتزوجة في البرلمان، وبالفعل قدم القانون في ذلك العام ، واقترح أن تتمتع النساء المتزوجات بنفس حقوق الملكية التي تمتعت بها النساء غير المتزوجات، وفي النهاية أدت حملة طويلة وحيوية من قبل الجماعات النسائية وبعض الرجال إلى إقرار ذلك القانون في عام 1870. (Rachel Ablow، The Marriage of Minds, 2007, P.8)

ثانياً: قانون وراثة المرأة وحق التملك لعام 1870.

بعد عامين من التنقيحات، أقر البرلمان البريطاني قانون ملكية المرأة المتزوجة لعام 1870. وفيه سمح للمرأة المتزوجة بالاحتفاظ بأجورها واستثماراتها مستقلة عن زوجها، كما نص على حقها في وراثة مبالغ صغيرة ، وتملك ممتلكات إما مستأجرة أو موروثة من أسرة قريبة ، وجعل كلا الوالدين مسؤولين عن الأطفال، وعلى الرغم من أن تلك الحقوق كانت خطوة في اتجاه حقوق المرأة بصورة عامة ، إلا أن المرأة المتزوجة استمرت تفتقر إلى الاستقلال المالي الكامل؛ إذ استمرت معظم مواردهن المالية وممتلكاتهن تحت سيطرة أزواجهن، علاوة على ذلك ، فأن قانون عام 1870 لم ينطبق إلا على الزيجات المستقبلية، مما منع النساء المتزوجات بالفعل من استعادة حقوقهن في الملكية والوراثة ([16 BILL.]، HC Deb 18 May 1870 vol 201 cc878–92)

أرسى قانون ممتلكات المرأة المتزوجة لعام 1870 مبدأ الملكية المنفصلة للمرأة المتزوجة، وبالتالي مهد الطريق لاعتبار المرأة المتزوجة مستقلة قانونًا ومواطنة مسؤولة، إذ نصت على اعتبار أن الدخل الذي تجنيه الزوجة من العمل بمثابة ممتلكاتها المنفصلة، كما سمح لها بالاحتفاظ بأي أرض ورثتها وكذلك أي أموال تصل إلى 200 جنيه إسترليني[2]، لذا فقد كان لذلك القانون أهمية خاصة بالنسبة للنساء العاملات ، اللائي استطعن الاحتفاظ بالسيطرة على أجورهن لأول مرة ([16 BILL.]، HC Deb 18 May 1870 vol 201 cc878–92)

لم يُرضِ إصدار قانون ملكية المرأة المتزوجة لعام 1870 الناشطين في مجال حقوق المرأة ودعت نساء مثل ميليسنت غاريت فوسيت(Millicent Garrett Fawcett) (1847–1929) إلى الاستقلال المالي للمرأة، وأدت حملتهم المستمرة في نهاية المطاف إلى إصدار قانون ملكية المرأة المتزوجة لعام 1882. الذي أعطى المرأة في الواقع الاستقلال بموجب القانون فيما تعلق بالشؤون المالية والممتلكات، وسمح للمرأة بامتلاك وشراء وبيع الممتلكات، والاحتفاظ بأي دخل من الممتلكات أو المهنة، والاحتفاظ بأي ميراث، بالإضافة إلى ذلك، جعل القانون كلا الوالدين مسؤولين بالتساوي عن أطفالهم، مما عنى بصورة أو أخرى القضاء على نظام السترة (Rachel Ablow، The Marriage of Minds, 2007, P.8).

---

(2) لم يكن القانون بأي حال من الأحوال غير مسبوق فقد سبقته سلسلة من القوانين التي قوضت الامتيازات الممنوحة للزوج تحت الستر: من بينها قانون حضانة الأطفال (1839) الذي أتاح للأمهات الحصول على حضانة الأطفال دون سن السابعة ؛ وقانون الطلاق وقضايا الزواج (1857) الذي أنشأ محكمة جديدة للطلاق وقضايا الزواج ، وبالتالي خلق إمكانية الطلاق بدون قانون صادر عن البرلمان.

يمكن القول أن القانون مهد الطريق لحق المرأة ليس فقط في التملك أو الميراث بل وفي التصويت، لأنه وسع حقوق ملكية المرأة، ففي السابق استخدم قانون السترة : "**سبب لحرمان المرأة من التصويت ومن المناصب العامة بسبب افتراض أن المرأة المتزوجة سيمثلها زوجها. مع حق الاقتراع باعتباره شرطًا لا غنى عنه [بداية] للاعتراف العام باستقلالية المرأة وشخصيتها** "، و قبل ذلك القانون لم يكن يُنظر إلى النساء من قبل على أنهن أفراد يمكن أن يكون لهم أصواتهم الخاصة، ناهيك عن أن يتم انتخابهن؛ لذا تولى أزواجهن حسب التقاليد السيطرة على مثل تلك الأمور، فساعد القانون على إرساء الأساس لنسخة محسّنة من الحقوق (Rachel Ablow، The Marriage of Minds, 2007, P.8).

ثالثاً: القوانين والتشريعات التي عززت حقوق المرأة في التملك والميراث (1882–1926)

كما أشرنا سابقاً فأن قانون عام 1870 مثل بحق نقطة تحول مهمة في تاريخ حقوق المرأة في بريطانيا، اذ مهد الطريق لحصولها على المزيد من القوانين ومن بينها قانون ملكية المرأة المتزوجة لعام 1882 لذي اعترف بأن المرأة مستقلة قانونًا ومسؤولة عن ديونها، وأصبحت النساء الآن قادرات على شراء وبيع ممتلكاتهن الخاصة، وليس مجرد وراثة. عادت الهوية القانونية للمرأة، واكتسبت الحق في رفع دعوى قضائية ومقاضاة. حتى أنه سُمح للنساء بالاحتفاظ بألقابهن (Married Women's Property Act 1882, 1882 CHAPTER 75, 18th August 1882) ، وقانون تمثيل الشعب لعام 1918، الصادر في السادس من فبراير ويُعرف أيضًا باسم قانون الإصلاح الرابع، الذي منح العديد من النساء فوق سن الثلاثين اللائي حصلن على مؤهل ملكية قدر بخمس جنيهات إسترلينية من الممتلكات ، أو كان أزواجهن يمتلكونها، حق التصويت في المملكة المتحدة وبذلك شملت قرابة 8,4 مليون امرأة حق التصويت (Ullrich, The Reform of Matrimonial ,P,32) ، تلا ذلك القانون صدور قانون أخر في عام 1922 (Property BILL [Lords Law of]، HC Deb 15 May 1922 vol 154 cc89–175)، مكن قانون الملكية الزوج والزوجة من وراثة ممتلكات بعضهما البعض ، كما منحهما حقوقًا متساوية في وراثة ممتلكات الأطفال الذين ليس لديهم وصية، وبموجب تشريع صدر عام 1926 ، سُمح للمرأة بحيازة الممتلكات والتصرف فيها بنفس الشروط التي تمتع بها الرجل، كما مكّن القانون الأطفال من إضفاء الشرعية على الزواج اللاحق لوالديهم ، بشرط ألا يكون أي من الوالدين متزوجًا من شخص آخر في وقت الحمل (Law of Property ، 1926 17 Geo 5 and 16 11 CHAPTER).

الخاتمة.

على الرغم من التقدم التشريعي وعراقة الحياة البرلمانية في بريطانيا، غير أنها ظلت تعاني من عقدة سلب حقوق النساء سواء في التملك أو الميراث، بناءً على تصورات وافكار دينية– اجتماعية من جهة، واعراف وتقاليد من جهة أخرى، استندت جميعها على فكرة ضعف المرأة وعدم قدرتها على مساواة الرجل، بل وكونها مركز شرور وفساد في الكثير من المجتمعات، وبناءً على ذلك وضعت المرأة تحت وصاية الرجل الذي مثل والدها أو اخيها قبل الزواج، وزوجها أو حتى ولدها بعد الزواج.

وعلى الرغم مما شكلته المرة من قيمة في التاريخ البريطاني غير أنها سلبت العديد من حقوقها بما في ذلك حقها في الميراث وحق التملك بل وحتى حق التحكم بحضانة اطفالها، ومع كل تلك التعقيدات غير أن التقدم الحضاري والصناعي ترك تأثيره جلياً على حقوق المرأة التي بدأت بانتزاعها تباعاً بمساعدة ودعم من بعض الرجال ممن أمنوا بضرورة اعادة حقوق المرأة المسلوبة، ولذلك وجدنا العديد من الرجال ممن قادوا حركة التشريع وقدموا مشارع القوانين الى البرلمان لتمريرها، لاسيما وأن المرأة حتى ذلك الوقت لم تكن انتخبت عضواً في البرلمان بما سمح لها تقديم تلك القوانين بنفسها.

ومع كثرة التشريعات التي عالجت وضع المرأة لاسيما في الملك والميراث، غير أن قانون عام 1870 يبقى أهمها كونه الاساس الذي بنيته عليه اغلب القوانين التي تلت ذلك بما فيها قوانين حق التملك والميراث والتصويت بل وممارسة مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والادبية وغيرها.

ومع كل تلك الحقوق غير أن هناك العديد من النساء وقسم من الرجال ممن يؤمنون بأن المرأة ما زالت فاقدة للكثير من حقوقها ولا زالت بعيدة عن المساواة مع الرجل وأن كل ما تحقق عبارة عن خطوات في طريق طويل من النضال نحو استكمال المرأة لحقوقها وكينونتها الوجودية.

المصادر والمراجع

1- (HC Deb 18 May 1870 vol 201 cc878-92). *[BILL 16.]*.

2- Brand, P. Deserving' and 'Undeserving' Wives, April 2001.

3- Deserving' and 'Undeserving' Wives*:* Earning and Forfeiting Dower in Medieval England. The Journal of Legal History Vol. 22, no.1.

3- Cobbe., F. P. "Criminals, Idiots, Women, and Minors". *Criminals, Idiots, Women, and Minors" Fraser's Magazine 78*, .1868 Dec.

4- Harris, B. J.. *British Aristocratic Women, 1450–1550: Marriage and.* (Oxford: Oxford University Press, 2002)

5- HARRIS, C. (Magna Carta and women's rights 2015, Nov 11). https://www.queensu.ca/alumnireview/articles/2015-11-03/magna-carta-and-women-s-rights.

6- Holt, J. C. *"Feudal Society and the Family in Early Medieval England: IV. The Heiress and the Alien," TRHS,.*

7- Kamp, A. *Rights Most Precious Common Law Female Property Rights from Early Modern England to Colonial Virginia.* Honors Program of Liberty University.2008.

8- Laurence, A. Women and the Transmission of Property: Inheritance in the British Isles in the 17th. *Dix-septième siècle, 244(3)* ,2004.

9- (HC Deb 15 May 1922 vol 154 cc89-175). *Law of Property BILL [Lords],.*

(1926 CHAPTER 11 16 and 17 Geo 5). .

10- Lewis, J. J. (Jone Johnson , Magna Carta and Women ,2020, January 23.). Retrieved from https://www.thoughtco.com/magna-carta-and-women-3529486

11- *Married Women's Property Act 1882, 1882 CHAPTER 75.*

12- Mill, J. S. *ON The Equality of Women*. Retrieved from The Subjection of Women ps://www.publiconsulting.com/wordpress/philosophy/chapter/john-stuart-mill-on-the-equality-of-women/

13- Rachel Ablow. *The Marriage of Minds: Reading Sympathy in the Victorian Marriage Plot.* (Stanford: Stanford UP.

14- Spring, E. , *Law, Land, and Family: Aristocratic Inheritance in England,.* (Chapel Hill: University of North Carolina Press.1993.

15- Ullrich, V. The Reform of Matrimonial Property Law in England during the Nineteenth Century.1950